



حرية الصحافة في 2011: الإنجازات والانكسارات في الشرق الأوسط

إعداد: كارين دويتش كارليكار وجينيفر دونهام

أظهر عام 2011 مكاسب غير مستقرة، ولكن يحتمل أن تكون واسعة النطاق بالنسبة لحرية الإعلام في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد سجلت مصر وليبيا وتونس خطوات كبيرة إلى الأمام، حيث تخلصت من الطغاة الذين جثموا على حكمها لفترة طويلة بعد ثورات شعبية ناجحة. ومع أن الاتجاهات السائدة في هذه البلدان لم تكن إيجابية بشكل موحد، مع حدوث انتكاسات مهمة فيما يتعلق بتوقعات الديمقراطية في كل من مصر وليبيا نحو نهاية العام، فإن حجم التحسينات، وخاصة في تونس وليبيا، كان بمثابة إنجازات كبرى في منطقة ذات تاريخ طويل من سيطرة القادة المستبدين على وسائل الإعلام. كما تراجعت المكاسب في عدة بلدان أخرى في الشرق الأوسط. وقد عكست حتى التراجعات الكبيرة في البحرين وسوريا ردود الفعل المذعورة والعنيفة للنظام تجاه الحركات الاحتجاجية المتماسكة، والتي تضمنت مطالباتها الجريئة بمزيد من الحرية دعوات لبيئة إعلامية أكثر انفتاحاً.

كانت التحسينات في العالم العربي أهم النتائج التي توصل إليها تقرير حرية الصحافة لعام 2012: دراسة عالمية حول استقلال وسائل الإعلام، الإصدار الأخير من مؤشر سنوي تنشره فريدم هاوس منذ عام 1980. وجاءت المكاسب في أعقاب ثماني سنوات متتالية من الانخفاض في متوسط درجة حرية الصحافة العالمية، وهي ظاهرة أثرت عملياً على كل منطقة في العالم. علاوة على ذلك، رافقت هذه الظاهرة تغييرات إيجابية في عدة دول رئيسية خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: بورما وإندونيسيا والفلبين وتايلاند وزامبيا. وتشمل البلدان الأخرى التي سجلت تقدماً جورجيا ونيبال والنيجر وسيراليون وتوغو.

عانت ثلاثة من البلدان التي حققت مكاسب كبرى، وهي بورما وليبيا، وتونس، لسنوات عديدة من بيئات إعلامية كانت من بين الأكثر قمعية على مستوى العالم. وحققت كل من ليبيا وتونس قفزات خلال عام واحد لم يسبق أن تحققت على مدار 32 عاماً هي تاريخ التقرير.

في الوقت نفسه، واصلت حرية الصحافة مواجهة عقبات وانتكاسات في أجزاء كثيرة من العالم. فقد صعقت الصين، التي يوجد بها أكثر نظم قمع وسائل الإعلام تعقيداً، من سعيها للسيطرة على مصادر الأخبار والمعلومات القديمة والجديدة على حد سواء عن طريق الاعتقالات والرقابة. ولجأت القوى السلطوية الأخرى، مثل روسيا وإيران وفنزويلا، إلى مجموعة متنوعة من الأساليب لمواصلة إحكام قبضتها على وسائل الإعلام، واحتجاز بعض النقاد الصحفيين، وإغلاق وسائل الإعلام والمدونات، ورفع دعاوى سب وقذف وتشهير ضد الصحفيين.

كان التطور الآخر المثير للقلق في عام 2011 هو التراجع في حرية الصحافة في العديد من الديمقراطيات الراسخة، وكان أبرزها تشيلي والمجر. ونتيجة لحالة التراجع في عدد من البلدان الحرة في السابق على مدى السنوات القليلة الماضية، انخفضت نسبة سكان العالم التي تتمتع بصحافة حرة إلى أدنى مستوى لها خلال أكثر من عقد من الزمان. ووجد التقرير أن 14.5% فقط من سكان العالم، أو واحد تقريباً من كل ستة، يعيشون في بلدان تتمتع بتغطية قوية للأخبار السياسية، وتضمن سلامة الصحفيين، وتدخل الدولة في شؤون الإعلام في أدنى حدوده، والصحافة لا تخضع لضغوط قانونية أو اقتصادية مرهقة. كما لوحظ حدوث تدهور في عدد من بيئات الإعلام الحرة جزئياً، مثل الإكوادور ومقدونيا ومالاي و أوغندا وأوكرانيا.

الاتجاهات الرئيسية في عام 2011

- وسائل الإعلام الجديدة، الوعد والقيود: قدمت وسائل الإعلام الجديدة وصحافة المواطن مساهمات كبيرة في الثورات المصرية والتونسية على حد سواء، وكانت عاملاً حاسماً في خلق دينامية سياسية جديدة يحتمل أن تكون أكثر ديمقراطية في روسيا. وحتى في سوريا، حيث تم رفض دخول وسائل الإعلام الأجنبية، بما في ذلك قناة الجزيرة القطرية ذات التأثير الواسع، كان المواطنون العاديون قادرين على استخدام كاميرات الهواتف المحمولة لتسجيل الأعمال الوحشية التي يرتكبها النظام، ومنع الحكومة من الهروب من التقصي العالمي. ومع ذلك، أثبتت الأحداث في بلدان مثل مصر وروسيا أنه على الرغم من أن وسائل الإعلام الجديدة، وخاصة عندما تدعمها وسائل الإعلام التقليدية، يمكن أن تكون فعالة للغاية في نشر أخبار الانتهاكات التي ترتكبها الحكومة وتعبئة العمل المدني ضد الأنظمة غير الليبرالية، إلا أنها تلعب دوراً أقل أهمية بكثير في بناء المؤسسات الديمقراطية، وخصوصاً في المجتمعات التي لا يزال معظم السكان فيها يحصلون على معلوماتهم من وسائل البث التي تسيطر عليها الدولة.

- **القمع في أعقاب الربيع العربي:** راقبت الأنظمة الاستبدادية في جميع أنحاء العالم، بسبب خوفها من حدوث اضطرابات داخلية، أخبار الثورات العربية. ولجأت إلى أساليب تتراوح من حجب المعلومات في وسائل الإعلام الرسمية، كما هو الحال في زيمبابوي، وإثيوبيا، إلى التصفية الأكثر تقدماً للإنترنت والرسائل النصية، كما هو الحال في الصين. ومع ذلك، كان بعض الناس في هذه البلدان قادرين على متابعة الأحداث في الشرق الأوسط عبر شبكات التلفزيون الفضائية وشبكة الإنترنت، أو في حالة الصين عن طريق استخدام أدوات التحايل للتهرب من رقابة الإنترنت. وفي البلدان التي شهدت احتجاجات مناهضة للحكومة، مثل أوغندا وأنغولا وجيبوتي، لجأت السلطات لاستخدام إجراءات قاسية وعنيفة في بعض الأحيان ضد الصحفيين الذين يغطون المظاهرات.
- **الحروب التلفزيونية:** مع أن النمو الكبير في قنوات الكابل والقنوات الفضائية وسع من تنوع وسائل الإعلام في عدد من البلدان خلال العقد الماضي أو أكثر، إلا أن سيطرة الدولة على وسائل الإعلام المحلية لا تزال هي القاعدة في كثير من المجتمعات، كما تمثل وسيلة رئيسية للحد من المحتوى النقدي. وفي أعقاب المظاهرات الحاشدة في روسيا للاحتجاج على ترشح رئيس الوزراء فلاديمير بوتين للرئاسة، أدرج أعضاء المعارضة في لائحة من المطالب إنشاء محطة تلفزيون عامة لا تخضع لسيطرة الكرملين. ومنذ توليه السلطة لأول مرة في عام 2000، سيطر بوتين على التلفزيون الوطني، أساس نظام حكمه الاستبدادي، وحول وسيلة كانت تنتم بالتنوع وتوجيه النقد إلى قناة دعاية وإلهاء تافهة. واحتفظ القادة من ذوي التفكير السلطوي الآخرين - هوغو شافيز في فنزويلا، وروبرت موغابي في زيمبابوي، ورؤساء معظم الدول الأوروبية الآسيوية، والزعماء الشيوعيون في الصين وفيتنام على نحو مشابه بسيطرتهم على الأخبار التلفزيونية أو وسعوا منها.
- **الحاجة إلى اليقظة في الديمقراطيات:** انعكست الضغوط المختلفة على حرية الصحافة في البلدان الديمقراطية المتنوعة مثل الهند وإسرائيل وإيطاليا وجنوب إفريقيا وكوريا الجنوبية. وساهمت المضايقات المتزايدة التي تعرض لها الصحفيون الذين يحاولون تغطية الحركات الاحتجاجية في تراجع في حالة تشيلي، من حرة إلى حرة جزئياً. وفي أعقاب هبوط حاد في الأرقام عام 2010، تم تخفيض المجر إلى حرة جزئياً نتيجة للجهود المدبرة من قبل الحكومة المحافظة لرئيس الوزراء فيكتور أوربان للسيطرة على الإطار القانوني والتنظيمي لوسائل الإعلام. ويعتبر هذا الانخفاض بمقدار 13 نقطة على مدار عامين في بلد كان حراً لفترة طويلة أمراً غير عادي للغاية في تاريخ المؤشر، ولكنه يوضح أن حرية وسائل الإعلام لا يمكن أن تكون أمراً مسلماً به حتى في الديمقراطيات التي يبدو أنها راسخة.
- **الحرية الهشة في أمريكا اللاتينية:** يمثل تراجع تشيلي إلى حرة جزئياً والانتكاسات الكبيرة في الإكوادور الخطوة الأحدث في سلسلة من التطورات السلبية في المنطقة على مدى العقد الماضي. وسواء بسبب العنف من جانب الجماعات الإجرامية، كما هو الحال في المكسيك وهندوراس، أو عداة الحكومة للانتقاد من قبل وسائل الإعلام، كما هو الحال في فنزويلا والأرجنتين وبوليفيا، فإن حرية وسائل الإعلام تقف في وضع دفاعي في أجزاء كثيرة من أميركا الوسطى والجنوبية.

الصورة العالمية في عام 2011

من بين 197 بلداً وإقليماً خضعت للتقييم خلال عام 2011، بما في ذلك دولة جنوب السودان الجديدة، تم تصنيف ما مجموعه 66 بلداً (33.5%) على أنها حرة، وتم تصنيف 72 بلداً (36.5%) على أنها حرة جزئياً، وتم تصنيف 59 بلداً (30%) على أنها غير حرة. ويميز هذا التوازن تحولاً نحو فئة حرة جزئياً بالمقارنة مع الإصدار الذي يغطي عام 2010، الذي كان التصنيف فيه 68 بلداً وإقليماً في فئة حرة، و65 حرة جزئياً و63 غير حرة.

وجد التحليل أن 14.5% فقط من سكان العالم يعيشون في بلدان لديها صحافة حرة، في حين أن 45% لديهم صحافة حرة جزئياً و40.5% يعيشون في بيئات غير حرة. وتتأثر أرقام السكان بشكل كبير ببلدين، الصين وحالتها غير حرة، والهند وحالتها حرة جزئياً، حيث يمثلان معاً أكثر من ثلث سكان العالم الذين يبلغ عددهم حوالي سبعة مليارات تقريباً. وانخفضت نسبة البلدان التي تتمتع بوسائل إعلام حرة في عام 2011 بنصف نقطة إلى أدنى مستوى منذ عام 1996، عندما بدأت فريدم هاوس دمج البيانات السكانية في نتائج الدراسة. وفي غضون ذلك، قفزت نسبة من يعيشون في بلدان حرة جزئياً بثلاث نقاط مئوية، الأمر الذي يعكس انتقال دول كثيفة السكان مثل مصر وتايوان إلى هذه الفئة.

بعد ثماني سنوات من الانخفاض في متوسط الدرجة العالمية، بما في ذلك على وجه الخصوص الانخفاضات الحادة في أعوام 2007 و2008 و2009 [انظر الرسم البياني 1]، كان هناك تحسن طفيف بمقدار 0.14 نقطة في عام 2011. ويعزى هذا

التحول من الاتجاه السلبي إلى التحسن الكلي الهام في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلى جانب وجود تحسن أكثر تواضعاً في منطقة آسيا المطللة على المحيط الهادئ. وكانت الفرص الإيجابية توازيها تقريباً حركات سلبية في المتوسطات الإقليمية لوسط وشرق أوروبا وأوراسيا والأميركتين، وإلى حد أقل لإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وظل متوسط الدرجة الإقليمية لغرب أوروبا دون تغيير إلى حد كبير. ومن حيث الفئات الموضوعية، يبدو تحسن متوسط الدرجة العالمية نابغاً من المكاسب في الفئة القانونية في المقام الأول، وثانياً في الفئة الاقتصادية. وأظهرت الفئة السياسية تراجعاً عالمياً مقارنة بالعام السابق. كان هناك ما مجموعه 10 تغييرات في الحالة، أربعة سلبية وستة إيجابية، مع حدوث معظم التحسينات من حالة غير حرة إلى حرة جزئياً. ومن حيث التغييرات الهامة على صعيد الأرقام بمقدار ثلاث نقاط أو أكثر، كانت النسبة مماثلة لعام 2010، مع تساوي الانخفاضات (12 بلداً) تقريباً مع المكاسب (11 بلداً).

أسوأ الأسوأ

كانت أسوأ ثمانية بلدان في العالم من حيث التصنيف، والتي حصلت على نقاط بين 90 و100 نقطة، هي روسيا البيضاء وكوبا وغينيا الاستوائية وإريتريا وإيران وكوريا الشمالية وتركمانستان وأوزبكستان. ولا وجود في هذه البلدان لوسائل الإعلام المستقلة أو تستطيع بالكاد العمل، وتعتبر الصحافة، بمثابة أبواق للنظام، كما أن وصول المواطنين للمعلومات غير المنحازة محدود للغاية، ويتم سحق المعارضة من خلال السجن والتعذيب، وغيرها من أشكال القمع. وخلال عام 2011، سمح لها التحسن الكبير في بورما وليبيا بالخروج من هذه الفئة، مما قلل من عدد من الدول التي لا تزال وسائل الإعلام الحرة فيها مفيدة بشكل كبير إلى أدنى مستوى لها في السنوات الخمس الماضية. ومع ذلك، ساءت الأوضاع في إيران، والتي احتلت المرتبة الدنيا من خلال وجود أكبر عدد من الصحفيين وراء القضبان في العالم (42) وفقاً لإحصاء لجنة حماية الصحفيين (CPJ). وفي أوزبكستان، أغلقت السلطات واحدة من آخر الصحف المستقلة في البلاد. وفي هذه الأثناء، نقلت الحملة القمعية التي تشنها الحكومة السورية على التقارير المستقلة التي يقدمها المواطنون الصحفيون والمراسلون الأجانب هذا البلد إلى حافة نطاق 90-100.

النتائج الإقليمية

الأمريكتان: في الأمريكتين، تم تصنيف 15 بلداً (43%) في فئة حرة، وصنفت 16 بلداً (46%) في فئة حرة جزئياً، وصنفت 4 بلدان (11%) في فئة غير حرة في عام 2011. ومن حيث عدد سكان المنطقة، يعيش 39% في بلدان حرة ويمكن العثور على 44% في بيانات إعلامية حرة جزئياً، ويعيش نسبة 17% المتبقية في بلدان غير حرة. وتتأثر هذه الأرقام بشكل كبير بالبيانات الإعلامية المفتوحة في أميركا الشمالية وجزء كبير من منطقة البحر الكاريبي، والتي تميل إلى تعويض الصورة الأقل وردية في أميركا الوسطى والجنوبية. وفي أميركا اللاتينية، يقصد بها الأجزاء التي تتحدث بالإسبانية والبرتغالية في المنطقة، تم تصنيف 15% فقط من الدول على أنها حرة، ويعيش 1.5% فقط من السكان في بيانات إعلامية حرة. وكان هناك تغييران في الحالة بالسلب في الأمريكتين، حيث انتقلت تشيلي وغويانا من حرة إلى حرة جزئياً، فضلاً عن انخفاض كبير في الأرقام الخاصة بالإكوادور. وساء متوسط الدرجة الإقليمية، مع تعرض المكاسب في الفئة القانونية، مثل تمرير قوانين حرية المعلومات وعدم تجريم التشهير، للحجب نتيجة التراجع في الفئتين السياسية والاقتصادية.

لا تزال حرية الصحافة مقيدة للغاية في **كوبا**، التي توجد لديها واحدة من البيئات الإعلامية الأكثر قمعاً في العالم، وفي **فنزويلا**، حيث تواصل حكومة تشايفز جهودها للسيطرة على الصحافة. وفي عام 2011، بدأ الصحفيون في هذا البلد الشعور بالآثار المترتبة عن القانون الجديد الذي مدد القيود الموجودة على وسائل البث إلى شبكة الإنترنت.

بعد التراجع إلى حالة غير حرة في عام 2010، واصلت **المكسيك** المعاناة من المستويات المرتفعة للعنف الجنائي في عام 2011، وخاصة ضد الصحفيين والإعلاميين الذين استخدموا وسائل الإعلام الاجتماعية لتجاوز الرقابة الذاتية في الصحافة التقليدية. وقتل ثمانية من العاملين في وسائل الإعلام في عام 2011، وأبلغ الصحفيون عن تلقيهم تهديدات من عصابات المخدرات، فضلاً عن الشرطة والسياسيين. وتظل **هندوراس** أيضاً في فئة غير حرة بسبب استمرار مضايقة وتخويف الصحفيين. وعلى الرغم من تعرض عدد أقل من الصحفيين للقتل عن عام 2010، كانت الرقابة الذاتية والافتقار إلى الوصول إلى المعلومات لا تزال تمثل مشكلات.

تراجعت درجة تشيلي من 29 إلى 31، مما دفعها إلى فئة حرة جزئياً، وذلك بسبب العقبات التي يواجهها الصحفيون الذين يغطون الاحتجاجات على قضايا التعليم والبيئة التي وقعت على مدار العام. وتعرض العديد من الصحفيين للمضايقة أو الاحتجاز بشأن تقاريرهم. وفي هذه الأثناء، ظلت الصحافة التجارية في تشيلي تتركز في أيدي التكتلات الإعلامية التي تمتلك مصالح دعائية وتسيطر على قنوات التوزيع في جميع أنحاء البلاد.

تراجعت **غويانا** أيضًا إلى حرة جزئيًا، وانخفضت من 30 نقطة إلى 33 نقطة، بسبب الاستقطاب السياسي المتزايد لوسائل الإعلام والترهيب اللفظي للصحافيين من قبل أعضاء الحزب الحاكم. وكانت هناك العديد من قضايا التشهير الجارية، وفرض قانون البث التقييدي غرامات كبيرة على البث دون ترخيص. وبدا أن توزيع التراخيص وراءه دوافع سياسية.

حدث أكبر تراجع في الأرقام في المنطقة في **الإكوادور**، التي انخفضت بنسبة ست نقاط حيث واصل الرئيس رافائيل كوريا هجومه على وكالات الأنباء التي توجه الانتقادات. وانخفضت درجة البلاد بمعدل 17 نقطة منذ عام 2008، وهو واحد من الانخفاضات الأكثر دراماتيكية في العالم. وتم تمرير قانون مثير للجدل في عام 2011 يحظر على وسائل الإعلام نشر أي دعاية للمرشحين للرئاسة، مما يجعل من الصعب عليها تغطية الحملات السياسية ونقل معلومات إلى المواطنين حول المرشحين ووجهات نظرهم. وفي قضية السب والقذف الشهيرة التي رفعها كوريا ضد صحيفة *El Universo*، أصدرت المحكمة العليا حكمها على وجه السرعة لصالح الرئيس، لكنها خفضت الغرامات ضد الصحيفة إلى 40 مليون دولار. ومارست وسائل الإعلام الرقابة الذاتية لتجنب الوقوع هدفًا لقضايا مماثلة. واستمر تعرض الصحافيين ومنظمات حرية الصحافة للمضايقة والترهيب، وهدد قانون لمكافحة الاحتكار بالمزيد من الإضعاف للمؤسسات الإعلامية.

لا تزال **الولايات المتحدة** أحد أقوى البلدان في المؤشر، ولكنها تواجه العديد من التحديات، بما في ذلك تهديد لتنوع وسائل الإعلام نابع من الظروف الاقتصادية السيئة لصناعة الأخبار، وعدم وجود تشريع لحماية المصادر على المستوى الفيدرالي. وانخفضت الدرجة الإجمالية بمعدل نقطة واحدة بسبب الاعتقالات، وتكتيكات الشرطة اللفظة، وغيرها من الصعوبات التي واجهها الصحافيون أثناء تغطيتهم للاحتجاجات المرتبطة بحركة "احتلوا". وعلى الجانب الإيجابي، أظهر القضاء الفيدرالي في عام 2011 علامات على مقاومة مطالب الحكومة بالحصول على ملاحظات الصحافيين وأسماء مصادرهم في الحالات التي تنطوي على تسرب لمعلومات سرية.

منطقة آسيا المطلة على المحيط الهادئ: أظهرت منطقة آسيا المطلة على المحيط الهادئ ككل مستوى عاليًا نسبيًا من حرية الصحافة في عام 2011، حيث حصل 15 بلدًا وإقليمًا (37.5%) على تصنيف حرة، و13 (32.5%) على تصنيف حرة جزئيًا، و12 (30%) على تصنيف غير حرة. ومع ذلك فإن أرقام المنطقة بأسرها تخفي تنوعًا دون إقليميًا كبيرًا. على سبيل المثال، يوجد في جزر المحيط الهادي وأستراليا، وأجزاء من شرق آسيا بعض من أفضل البيئات الإعلامية في العالم، في حين أن الأوضاع في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا وأجزاء أخرى من شرق آسيا أسوأ بكثير. ويحجب التصنيف التفصيلي للبلدان أيضًا حقيقة أن 5% فقط من سكان المنطقة يمكنهم الوصول إلى إعلام حر، في حين أن 49% يعيشون في بيئات حرة جزئيًا و46% يعيشون في بيئات إعلامية غير حرة. وكان سبب التحسن المتواضع في متوسط درجة منطقة آسيا المطلة على المحيط الهادئ التغيير الإيجابي في كل من الفئتين القانونية والسياسية في عام 2011.

تضم آسيا أسوأ بلد في التصنيف على مستوى العالم، وهو كوريا الشمالية، فضلاً عن البيئات الإعلامية المقيدة العديدة الأخرى، مثل الصين ولاوس وفيتنام. وتنتم كل واحدة من هذه البلدان بسيطرة واسعة للدولة والحزب على الصحافة.

في **الصين**، أسوأ دول العالم، كبحت السلطات بحدّة تغطية الثورات الشعبية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وواصلت حجب منصات الإعلام الاجتماعي الأجنبية مثل تويتر، وشدت الرقابة على التحقيقات الصحفية والبرامج الترفيهية قبل تغيير القيادة الحساس المقرر في عام 2012. كما قيدت التوجيهات الحزبية المفصلة، التي يمكن أن تصل بصفة يومية إلى مكاتب المحررين، التغطية التي تتعلق بالصحة العامة، والحوادث البيئية، وحالات الوفاة أثناء الاحتجاج لدى الشرطة، والسياسة الخارجية، من بين قضايا أخرى. وقد اختفى قسرًا عشرات الكتاب والنشطاء الذين يحظون بمتابعات عالية على الإنترنت، أو تعرضوا لسوء المعاملة في السجن، وفي بعض الحالات حكم عليهم بالسجن مددًا طويلة بعد تعميم رسائل مجهولة على الإنترنت في فبراير/شباط دعت إلى ثورة على النمط التونسي في الصين. وعلى الرغم من جهاز الرقابة القوي، واصل الصحافيون الصينيون والملايين من مستخدمي الإنترنت اختبار حدود التعبير المسموح بها عن طريق لفت الانتباه إلى الفضائح الأولية أو إطلاق حملات عبر منصات المدونات الصغيرة المحلية. وكان أبرزها في عام 2011، عندما تحدى الصحافيون أوامر الرقابة المتعلقة بتغطية حادث مميت لقطار فائق السرعة في يوليو/تموز، بينما شارك مستخدمو الإنترنت في الوقت الحقيقي كلا من مستجدات الحادث والمحاولات الرسمية للتغطية على سببه.

على الجانب الإيجابي، شهد ثاني أسوأ أداء في المنطقة في عام 2010 انفتاحًا كبيرًا في عام 2011. فقد تحسنت درجة حرية الصحافة في **بورما** من 94 إلى 85 نقطة عندما نفذ النظام مبدئيًا الإصلاحات السياسية. وشملت التطورات الإيجابية الإفراج عن المدونين المعتقلين، وتخفيف الرقابة الرسمية، وتقارير أقل من المضايقات والاعتداءات ضد الصحافيين، وزيادة في عدد منافذ الإعلام الخاصة، مما أدى إلى مزيد من التنوع بعض الشيء في المحتوى ورقابة ذاتية أقل. وبالإضافة إلى ذلك، استطاع عدد من الصحافيين المنفيين العودة إلى البلاد.

تضمنت المنطقة تغييرين إيجابيين في الحالة في عام 2011. انتقلت **تايلاند**، التي تم تخفيض حالتها في عام 2010 إلى غير حرة، مرة أخرى إلى فئة حرة جزئيًا بسبب الوضع السياسي الأكثر هدوءًا الذي أتاح تقديم تقارير موسعة عن الانتخابات،

وإفراد مساحة أكبر للمعارضة وتغطية المواضيع الحساسة، والانخفاض الكبير في العنف ضد الصحفيين. وبعد انتهاء حالة الطوارئ في أواخر عام 2010، كان الصحفيون أكثر قدرة على تغطية الأخبار في جميع أنحاء البلاد، على الرغم من استمرار القيود على الوصول إلى المقاطعات الجنوبية المضطربة. وعلى الرغم من التحسن العام بالنسبة لتايلاند، إلا أن البيئة القضائية تدهورت في نهاية عام 2011، مع الاستعمال المتكرر والقاسي لقانون العيب في الذات الملكية وإنشاء وكالة أمن إنترنت جديدة يمكنها أن تنفذ عمليات الإغلاق بسرعة أكثر وذات رقابة أقل.

كانت الجزيرة الواقعة في جنوب المحيط الهادئ مملكة **تونغا** البلد الوحيد الذي اكتسب حالة ترقية إلى حرة، نتيجة للالتزام الحكومة الجديدة بتعزيز حريات الصحافة وانخفاض عام في مضايقة وتخويف الصحفيين.

شاهدنا أيضًا تحسينات هامة على صعيد الأرقام في آسيا خلال العام. وانتقلت **إندونيسيا** من 53 إلى 49 نقطة نتيجة لتقليل القيود على سلطة البث ومجلس الصحافة، والرقابة الرسمية الأقل، والقدرة الأكبر للصحفيين على تغطية أخبار الأحداث بحرية في معظم أنحاء البلاد. وواصلت **الفلبين** تحقيق مكاسب، حيث انتقلت من 46 إلى 42 نقطة بعد انخفاض كبير في عام 2009، بسبب انخفاض العنف ضد الصحفيين، ومحاولات الحكومة لمعالجة الإفلات من العقاب، والتنوع الموسع للملكية وسائل الإعلام. وفي **نيبال**، تحسنت النتيجة من 59 إلى 55 نقطة ويرجع هذا في جزء منه إلى تحسين الوصول إلى المعلومات والانخفاض في الرقابة. ولم يكن هناك صحفيون تعرضوا للقتل خلال العام، وكانت هناك قيود أقل على إنتاج وتوزيع الأخبار. عانت **الهند** من انخفاض نقطتين في عام 2011 بسبب وجود محاولة مثيرة للقلق لتوسيع السيطرة على المحتوى على شبكة الإنترنت واغتيال رئيس تحرير صحيفة بارز في مومباي، بالإضافة إلى مشاكل أخرى. وانخفضت أيضًا نتيجة **باكستان** بفارق نقطتين، حيث وصلت التهديدات ضد الصحافة من مجموعة متنوعة من الأطراف إلى مستويات غير مسبوق. وتعتبر لجنة حماية الصحفيين الآن أن باكستان البلد الأكثر دموية في العالم بالنسبة للصحفيين. ونتيجة لهذا الخطر، ارتفعت الرقابة الذاتية، خاصة حول الموضوعات الحساسة مثل قوانين التجديف ودور وسطوة قوات الأمن.

وسط وشرق أوروبا/أوراسيا: في منطقة وسط وشرق أوروبا/أوراسيا، ظلت 7 بلدان (24%) ضمن تصنيف حرة، و13 (45%) في تصنيف حرة جزئيًا، و9 (31%) في تصنيف غير حرة. ومع ذلك، يعيش معظم الناس في هذه المنطقة (56%) في بيئات إعلامية غير حرة، في حين أن 29% يعيشون في بلدان حرة جزئيًا واستطاعت نسبة 15% فقط الوصول إلى وسائل إعلام حرة، وهي أصغر نسبة منذ عام 2003. وفي عام 2011، تعرض متوسط الدرجة الإقليمية لانخفاض كبير، مع حركة سلبية في جميع فئات المواضيع الثلاث (القانونية والسياسية والاقتصادية). وبينما كان متوسط المنطقة دون الإقليمية لأوراسيا ثابتًا تمامًا تقريبًا، كان التدهور في المنطقة دون الإقليمية ذات الأداء الأفضل عادة في أوروبا الوسطى والشرقية ملحوظًا، وكان ذلك مدفوعًا بالانخفاض الكبير في أرقام المجر ومقدونيا على وجه الخصوص.

من الجدير بالذكر أن ثلاثة من أسوأ منتهكي حرية الصحافة الثمانية على صعيد الدراسة بالكامل، وهم روسيا البيضاء وأوزبكستان وتركمانستان، موجودون في منطقة أوراسيا. وتتضمن البلدان الأخرى التي تثير قلقًا خاصًا روسيا وأذربيجان وكازاخستان. وتتميز البيئة الإعلامية في **روسيا** باستخدام نظام قضائي مطواع لملاحقة الصحفيين المستقلين، والإفلات من العقاب على الاعتداء الجسدي واغتيال الصحفيين، واستمرار سيطرة الدولة أو تأثيرها على جميع وسائل الإعلام التقليدية تقريبًا. وقد خفت آثار هذا إلى حد ما نتيجة الزيادة في استخدام الإنترنت، ووسائل الإعلام الاجتماعية ونشر المحطات التلفزيونية الفضائية ووصولها إلى الأخبار والمعلومات، وخصوصًا خلال الانتخابات البرلمانية التي أجريت في ديسمبر/كانون الأول والاحتجاجات اللاحقة. ومع ذلك، لم يحقق مستخدمو وسائل الإعلام الجديدة حتى الآن انفراجة حقيقية في الوصول إلى الجمهور العام في روسيا، ويواجهون معركة صعبة ضد مجموعة من الأدوات السياسية والاقتصادية والقانونية وغير القانونية الموجودة تحت تصرف السلطات.

عانت العديد من البلدان في المنطقة من تراجع مستمر وكبيرة. فقد تم تخفيض تصنيف **المجر**، التي سجلت تدهورًا حادًا في عام 2010، إلى حرة جزئيًا ليعكس التدهور المستمر لحرية الصحافة في ظل حكم رئيس الوزراء فيكتور أوربان. وكان هذا نتيجة إنشاء الوكالة الوطنية لحماية البيانات، التي ستحد من الوصول إلى المعلومات؛ ووجود أدلة على إجراءات ترخيص ذات دوافع سياسية أسفرت عن فقدان محطة إذاعية انتقادية لتردداتها؛ وزيادة التقارير حول الرقابة والرقابة الذاتية، لا سيما في الإذاعات العامة؛ وتدهور الأوضاع الاقتصادية لمشاريع وسائل الإعلام المستقلة.

تراجعت درجة **أوكرانيا** من 56 إلى 59 نقطة نتيجة لسيطرة الحكومة المتزايدة على وسائل الإعلام. ويدين العديد من أعضاء مجلس الإعلام الوطني بالولاء لمسؤول الحكومة وملك الإعلام فاليري خوروشكوفسكي، ويواجه ملك وسائل الإعلام بشكل متزايد ضغطًا سياسي فيما يتعلق بالمحتوى. وفي **مقدونيا**، انتقلت الدرجة من 48 إلى 54 نقطة بسبب التراجع في البيئة القانونية، بما في ذلك القرارات المسيئة الصادرة عن الهيئات التنظيمية، والاحتجاز لفترة طويلة قبل المحاكمة لواحد من ملاك وسائل الإعلام ومعارض بارز في قضية ضريبية تحمل طابعًا سياسيًا. وفي إطار هذه القضية، اضطرت المحطة التلفزيونية الأكثر شعبية في البلاد، وثلاث صحف تابعة لها للتوقف عن العمل في عام 2011.

كان التحسن الواضح الوحيد على صعيد الأرقام في المنطقة في جورجيا الحرة جزئياً، والتي انتقلت من 55 إلى 52 نقطة. وقد انعكس التغيير في إنشاء عدد من المطبوعات الجديدة، وإصدار رخصة بث لمجموعة إعلامية تنتقد الحكومة، وفرض شروط جديدة على شفافية الملكية. كما لوحظت تحسينات أكثر تواضعاً في الجبل الأسود، التي جرت القذف والتشهير، وفي كوسوفو، التي استفادت من الاتجاه المستمر لانخفاض عدد الهجمات على الصحفيين والقدر الأكبر من شفافية الملكية.

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: واصلت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حصولها على أسوأ التصنيفات في العالم في عام 2011، مع حصول دولة واحدة (5٪) على تصنيف حرة و5 دول (26٪) على تصنيف حرة جزئياً و13 دولة (69٪) على تصنيف غير حرة. وعلى نفس المنوال، من حيث التوزيع حسب عدد السكان، يعيش 2% فقط من سكان المنطقة في بيئات إعلامية حرة، ويعيش 27% في بلدان حرة جزئياً، وتعيش الغالبية العظمى، 71٪، في بلدان أو أقاليم مصنفة على أنها غير حرة. وعلى الرغم من أن الفتوات الفضائية العابرة للحدود الوطنية ومناير المعلومات القائمة على الإنترنت كان لها أثر إيجابي، ظلت وسائل الإعلام في كثير من بلدان المنطقة مقيدة بحكم الطوارئ، وملكية الدولة وتوجيهات التحرير، وتشريعات التجديف القاسية، والقوانين ضد إهانة الملوك والشخصيات العامة.

على الرغم من ذلك، في عام 2011، وبفضل الانفتاحات غير العادية في بعض البيئات الإعلامية التي كانت مغلقة في السابق، تحسن متوسط الدرجة الإقليمية بشكل كبير، وخاصة في الفئات السياسية والقانونية. وكانت هناك ثلاثة تغييرات إيجابية في الحالة، حيث أطاحت سلسلة من الثورات التي بدأت في أواخر عام 2010 بزعماء راسخين وأدت إلى تعطيل أو هدم أنظمتهم للسيطرة على وسائل الإعلام. ومع أن المكاسب لافتة للنظر، إلا أنه من المهم أن نلاحظ أن الكثير منها لم يحظ حتى الآن بالدمع من قبل هيكل مؤسسية وقانونية وتنظيمية جديدة. وسوف تكون هناك حاجة لليقظة أثناء سعي هذه الدول إلى ترسيخ تحولاتها، والبدء باعتماد قوانين ودساتير جديدة.

كانت ليبيا على وجه الخصوص مذهلة، فقد كانت مصنفة لفترة طويلة باعتبارها واحدة من أسوأ منتهكي حرية الصحافة في العالم، ولكنها صنفت بنهاية العام في فئة حرة جزئياً بعد تحسن في أرقامها من 94 إلى 60 نقطة. وتغير البيئة الإعلامية في ليبيا بشكل كبير في عام 2011 في جميع فئات المواضيع الثلاث. وضمنت مسودة الميثاق الدستوري للمرحلة الانتقالية التي وضعت بعد الإطاحة بمعمر القذافي العديد من حقوق الإنسان الأساسية، وقدمت تعريفاً واسعاً لحرية التعبير، رغم أن هذه الأحكام لم ترق إلى مستوى المعايير الدولية، ولم يتم بعد إنشاء المؤسسات التي ستتولى تنفيذها. وبدأت وسائل الإعلام الليبية تجربة ظروف عمل حرة لم يسبق لها مثيل على صعيد الممارسة العملية. وفي حين لم يتم منع الرقابة بشكل صريح، لم تعد هناك قوانين ضد سب وقذف المسؤولين في ليبيا، وكان الصحفيون قادرين على كتابة تقارير نقدية بسبب انهيار حكم القذافي. وقد قتل خمسة صحفيين في عام 2011، وحدث ذلك بصورة رئيسية أثناء تغطية الصراع بين المتمردين وقوات القذافي. وبحلول الوقت الذي تسلمت فيه الحكومة الانتقالية الجديدة الحكم رسمياً في أكتوبر/تشرين الأول كان حوالي 800 منفذ إعلامي جديد قد تم تسجيلها، مما خلق بيئة إعلامية أكثر تنوعاً وغير مقيدة عن تلك التي كانت موجودة في أي وقت في ظل النظام القديم.

ارتفعت درجة تونس، التي كانت الظروف فيها خلال عام 2010 أيضاً قمعياً للغاية، من 85 إلى 51 نقطة بعد الإطاحة بالرئيس زين العابدين بن علي، لتدخل تونس بشكل جيد ضمن تصنيف حرة جزئياً. ونصت مسودة الدستور فضلاً عن قانون الصحافة في المرحلة الانتقالية على عوامل حماية رئيسية جديدة لوسائل الإعلام. وتم إطلاق سراح المدونين المعتقلين ونشطاء حرية التعبير عن الرأي بعد فرار بن علي إلى المنفى، ويتمتع الصحفيون الآن بالقدرة على العمل دون خوف من الاعتقال أو الرقابة الرسمية. وكانت التهديدات والتخويف ضد العاملين في وسائل الإعلام من قبل الجماعات الإسلامية المتطرفة تمثل مشكلات، ولكنها أقل أهمية مقارنة بالقيود في السنوات السابقة. أيضاً خلال عام 2011، ارتفع عدد المنافذ الإعلامية المستقلة بشكل كبير، وأضافت منصات وسائل الإعلام الاجتماعية المزيد من التعددية إلى المشهد الإعلامي.

تحسنت مصر، التي كان تصنيفها قد تم تخفيضه في عام 2010 بسبب الحملة المحيطة بانتخابات نوفمبر/تشرين الثاني البرلمانية، أيضاً إلى حرة جزئياً بعد حركة احتجاج شعبية أجبرت الرئيس حسني مبارك على التنحي. ومع ذلك، كان التغيير في درجة البلاد، من 65 إلى 57 نقطة، أقل دراماتيكية مما حدث في ليبيا أو تونس، وعكس نقطة البداية الأقل نجاحاً بالنسبة لمصر، فضلاً عن بقاء العديد من رموز النظام القديم. وقد أدى الاضطراب السياسي إلى ازدهار منافذ إعلامية جديدة، وإلى انخفاض في الرقابة الذاتية، وبعض التخفيف من السيطرة المركزية التحريرية على وسائل الإعلام الرسمية التي كانت مطبقة خلال ثلاثة عقود من حكم مبارك. وقام الصحفيون والمنافذ الإعلامية بتغطية قصص مثيرة للجدل، وقدموا تحقيقات صحفية وانتقادية، على الرغم من التهيب من قبل النظام العسكري في المرحلة الانتقالية. وقد قتل اثنان من الصحفيين في عام 2011، وكانت هناك تقارير عديدة عن العنف والتحرش أثناء محاولة الصحفيين تغطية الثورة وتداعياتها. وكانت هناك أيضاً تقارير متعددة عن التدخل في محتوى البث من قبل السلطات العسكرية. وكان من بين المشاكل العالقة الأخرى، استمرار سريان قانون الطوارئ حتى نهاية العام، وبقاء ما يقرب من 30 مادة قانونية مقيدة تسمح بمحاكمة الصحفيين عن تقاريرهم.

أدت الاحتجاجات المناهضة للحكومة في العديد من البلدان الأخرى إلى زيادة القيود على الصحافة. وحدث أكبر تراجع على صعيد الأرقام على الصعيد العالمي في البحرين، حيث تراجعت من 72 إلى 84 نقطة، حيث واجه الصحفيون قضايا تشهير وفرضت الحكومة في كثير من الأحيان قوانين صحفية مقيدة لردع الانتقادات الإعلامية. كما تعرض الصحفيون والمدونون أيضاً لمضايقات شديدة واعتقالات والتعذيب نتيجة لتغطيتهم للمظاهرات المستمرة، وهرب العديد منهم إلى المنفى. وعلى الرغم من عدم امتلاك الحكومة للصحف، تحتفظ وزارة الثقافة والإعلام بالسيطرة على المطبوعات الخاصة، وتفرض غرامات على المطبوعات التي تنقل معلومات تجدها الوزارة غير مقبولة.

عانت سوريا أيضاً تراجعاً كبيراً، من 84 إلى 89 نقطة، وذلك بسبب تزايد الهجمات والترهيب والاعتقالات التي واجهها الصحفيون المحليون والأجانب. وألغت الحكومة التصاريح الصحفية للمراسلين الأجانب، وتعرض العديد من العاملين في وسائل الإعلام للاعتقال نتيجة لقانون الصحافة الذي صدر في شهر أغسطس. واضطرت القلة الباقية من المنافذ الإعلامية التي تتمتع بدرجة من الاستقلالية للإغلاق، ولم يتبق سوى تلك التي تسيطر عليها الحكومة والحزب الحاكم. وعمل الصحفيون المواطنون والناشطون لإخراج المعلومات من البلاد، ولكن السلطات بذلت كل جهد لتعقبهم. وقد جعلت هذه الظروف، بالإضافة إلى أعمال العنف المتصاعدة التي تقودها الدولة في العديد من المناطق، من جمع ونشر الأخبار الدقيقة أمراً مستحيلاً تقريباً في هذا البلد.

إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: من بين ما مجموعه 49 بلداً في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مع تقييم جنوب السودان على حدة للمرة الأولى، تم تصنيف 5 بلدان (10%) في فئة حرة، وتصنيف 23 (47%) في فئة حرة جزئياً و21 (43%) في فئة غير حرة. ومن حيث عدد السكان، يعيش 5% في بيئات إعلامية حرة، في حين تعيش أغلبية (54%) بوسائل إعلام حرة جزئياً ويعيش 41% في بيئات غير حرة. وعانى متوسط الدرجة الإقليمية من تراجع هامشي، مع حدوث تحسينات في الفئات القانونية والاقتصادية يقابلها تدهور في الفئة السياسية. وظلت أوضاع حرية الصحافة سيئة في غينيا الاستوائية وإريتريا، وهما اثنان من بين أسوأ 8 بلدان في العالم. وقد واصلت حكوماتهما الاستبدادية استخدام الضغط القانوني، والسجن، وغيرها من أشكال المضايقة لقمع الصحافة المستقلة.

شهد عدد من البلدان الرئيسية انخفاضاً وتراجعاً في عام 2011. فقد تراجعت **غينيا**، التي كانت قد رفعت إلى فئة حرة جزئياً في عام 2010 بعد الجهود التي بذلتها الحكومة الانتقالية لفتح البيئة القانونية والسياسية للصحافة، إلى وراء إلى فئة غير حرة، حيث فشلت الحكومة المنتخبة حديثاً للرئيس ألفا كوندي في تنفيذ تلك الإصلاحات. وعلاوة على ذلك، فرضت الهيئة التنظيمية الرسمية حالة تعقيم إعلامي وجيزة بعد محاولة اغتيال كوندي في يوليو/تموز، وتعرض العديد من العاملين في حقل الإعلام للاعتقال والتوقيف والتهديد من قبل الحكومة وقوات الأمن خلال العام.

تراجعت **أوغندا** من 54 إلى 57 نقطة نتيجة لتغطية الانتخابات المتحيزة من قبل وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدولة قبل اقتراع فبراير/شباط، فضلاً عن الاعتداءات الجسدية على الصحفيين الذين حاولوا تغطية الاحتجاجات التي أعقبت الانتخابات. وتراجعت **مالاوي** من 55 إلى 60 نقطة نتيجة للانحياز المزعوم في إصدار تراخيص البث، ومنع المنافذ الإعلامية من تناول الأحداث السياسية الرئيسية مثل المظاهرات المناهضة للحكومة خلال يوليو/تموز. وواجه الصحفيون، لا سيما الذين حاولوا تغطية الاحتجاجات، زيادة كبيرة في الهجمات والمضايقات، وأدى هذا بدوره إلى ارتفاع في الرقابة الذاتية.

في **أنغولا**، التي هبطت من 64 إلى 67 نقطة، صعد نظام الرئيس خوسيه إدواردو دوس سانتوس الذي يتولى السلطة منذ 32 عاماً من قمعه لحرية الصحافة عن طريق فرض عقوبات غير متناسبة في القضايا القانونية ضد الصحفيين، وزيادة هجماته ومضايقاته للصحفيين، وخاصة الذين يغطون المظاهرات المناهضة للحكومة؛ وزيادة الصعوبة أمام دخول الصحفيين الأجانب وعملهم في البلاد. وتعرضت البيئة القمعية للغاية في **إثيوبيا** إلى المزيد من التدهور، وتراجعت من 78 إلى 81 نقطة، مع استخدام الحكومة لقانون مكافحة الإرهاب لعام 2009 لإسكات كل الأصوات المعارضة تقريباً. وقد فر العديد من الصحفيين من البلاد لتفادي الملاحقة القضائية. وإثيوبيا هي البلد الوحيد في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي تدير نظاماً لتصفية الإنترنت على الصعيد الوطني، وقد بدا أن الجهاز ينمو بشكل أكثر تطوراً في عام 2011.

مثل تمرير مشروع قانون حماية المعلومات، الذي يسمح للمسؤولين الحكوميين وأجهزة الدولة بحجب مجموعة واسعة من المعلومات من أجل المصلحة الوطنية أو لأسباب تتعلق بالأمن القومي، في مجلس النواب في **جنوب إفريقيا** أحد التطورات الأخرى المثيرة للقلق في بلد كان ينظر إليه باعتباره رائداً لحرية الصحافة في إفريقيا.

سجل عدد قليل من البلدان في المنطقة تحسينات خلال عام 2011، وكانت في بعض الحالات نتيجة لمكاسب من عام 2010. فقد تم ترقية **زامبيا** إلى حرة جزئياً نتيجة لإصلاح وسائل الإعلام العامة الذي بدأتها الحكومة الجديدة بعد انتخابات سبتمبر/أيلول 2011، مما أدى إلى قدر أكبر من الكفاءة المهنية والاستقلال، ورقابة ذاتية أقل، وإلى انخفاض في الطابع الحزبي العلني لهذه المنافذ.

حدث أكبر تحسن على صعيد الأرقام خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في **النيجر**، التي ارتفعت من 59 إلى 49 نقطة. وأصبح الرئيس محمدو إيسوفو المنتخب حديثاً أول زعيم أفريقي يوقع على إعلان تبيل ماونتن، الذي يدعو إلى إلغاء قوانين التشهير والسب والقذف الجنائية. واستقادت البيئة القانونية أيضاً من تمرير قانون للوصول إلى المعلومات ومحاكمة الصحفيين في ظل القانون المدني وليس الجنائي عن الجرائم الإعلامية، بما في ذلك السب والقذف. ولم يتم الإبلاغ عن أي حالات للرقابة الرسمية، أو المضايقات خارج نطاق القضاء، أو الهجمات الموجهة ضد العاملين في حقل الإعلام خلال هذا العام.

في أماكن أخرى في غرب إفريقيا، واصل مناخ حرية الصحافة تحسنه في **سيراليون** تحت حكم الرئيس إرنست باي كوروما، مع إتاحة مساحة أكبر لوجهات النظر المعارضة وانتقاد الحكومة. وعلاوة على ذلك، لم يتم الإبلاغ عن أي حالة من حالات التهيب أو مضايقة الصحفيين في عام 2011. وحققت **توجو** مكاسب نتيجة لتخفيف القيود المفروضة على فتح منافذ إعلامية وانخفاض الاعتداءات على الصحفيين، ضمن تغييرات أخرى. ومررت **نيجيريا** تشريعاً لحرية المعلومات بعد أكثر من عقد من الدعوة إليه من قبل جماعات المجتمع المدني والإعلاميين.

بدأت **جنوب السودان**، التي أصبحت مستقلة عن السودان في 9 يوليو/تموز 2011، بتصنيف حرة جزئياً، حيث حاولت الحركة الشعبية لتحرير السودان الحاكمة بناء المؤسسات الحكومية التي تحمي الحقوق السياسية والحريات المدنية. ويضمن الدستور الجديد حرية الصحافة، ولكن القوانين التي تفرض هذا المبدأ لم يتم تمريرها بعد. وكانت هناك تقارير عن أعمال تخويف خارج نطاق القانون واعتداء على الصحفيين من قبل رجال الأمن خلال العام، مما أدى إلى رقابة ذاتية. وتم إلقاء القبض أيضاً على صحفيين فيما يتعلق بالنزاع الحدودي الجاري مع السودان.

أوروبا الغربية: تفاعرت أوروبا الغربية باستمرار بتمتعها بأعلى مستوى من حرية الصحافة في جميع أنحاء العالم. وفي عام 2010، تم تصنيف 23 بلداً (92%) في فئة حرة، وتم تصنيف بلدين (8%) في فئة حرة جزئياً. ومن حيث عدد السكان، يتمتع 72% من سكان المنطقة بصحافة حرة، في حين أن 28% يعيشون في بيئات إعلامية حرة جزئياً. وكان متوسط الدرجة الإقليمية مستقر إلى حد كبير في عام 2011، مع عدم ملاحظة حدوث تغييرات كبيرة. وانضمت النرويج والسويد وفنلندا إلى أفضل البلدان في العالم، حيث حصلت كل منها على درجة 10.

وكانت أكبر التغييرات في المنطقة على صعيد الأرقام في عام 2011 الانخفاض في أيسلندا والمملكة المتحدة. فقد تغيرت درجة **أيسلندا**، التي كانت واحدة من أفضل الدول في العالم، من 12 إلى 14 نقطة بسبب الزيادة في قضايا السب والقذف وتمرير قانون جديد مثير للجدل يمكن أن يقيد وسائل الإعلام. وتراجعت درجة **المملكة المتحدة** من 19 إلى 21 نقطة نتيجة لاستخدام الإنذارات القضائية، التي تمنع وسائل الإعلام من تغطية المعلومات المستهدفة وحتى مجرد إنذار قضائي، من قبل المشاهير والأثرياء، وكذلك الهجمات على الصحفيين الذين يغطون أحداث الشغب. بالإضافة إلى ذلك، استخدمت الشرطة والحكومة قانون الشرطة والأدلة الجنائية لعام 1984 لإجبار عدد من المؤسسات الإعلامية على تسليم لقطات غير منقحة لأعمال الشغب التي وقعت في لندن وأيرلندا الشمالية.

ظلت **إيطاليا** ناشزة على الصعيد الإقليمي من خلال حالتها كحرة جزئياً، ولكنها سجلت زيادة بمقدار نقطة واحدة في عام 2011 بسبب استقالة رئيس الوزراء سيلفيو برلوسكوني في نوفمبر/تشرين الثاني، وهو ما خفض بشكل ملحوظ من تركيز وسائل الإعلام في البلد. ويعد برلوسكوني أحد كبار ملاك وسائل الإعلام الخاصة، وقد منحه موقفه السياسي أيضاً السيطرة على وسائل الإعلام الرسمية، بما في ذلك التأثير على تعيين أعضاء مجلس الإدارة وكبار الصحفيين.

في **تركيا**، التي تصنف أيضاً في فئة حرة جزئياً، تراجعت الدرجة بمعدل نقطة واحدة مع مواصلة الحكومة للهجوم على التغطية الصحفية غير المرغوبة في عام 2011. ومن الناحية العملية لا يتم الالتزام بالضمانات الدستورية لحرية الصحافة والتعبير إلا بشكل جزئي، كما تقوضها الأحكام التقييدية في القانون الجنائي وقانون مكافحة الإرهاب. وبسبب الاعتقالات الناتجة عن التحقيقات في مؤامرة أرجينيكون المزعومة للإطاحة بالحكومة، فضلاً عن قضية تتعلق بصلات يشتبه بها بجماعة كردية مسلحة مزعومة، يوجد في تركيا الآن واحد من أعلى أرقام الصحفيين السجناء في العالم.

عملت كارين دويتش كارليكار كمدير مشروع لتقرير حرية الصحافة لعام 2012. وتم تقديم التوجيه العام للمشروع من قبل آرثش بودينغتون، نائب الرئيس للأبحاث، وكريستوفر ووكر، نائب الرئيس للشؤون الاستراتيجية والتحليل. وتم تقديم المساعدة في إجراء البحث المستفيض، والمساعدة التحريرية والتحليلية والإدارية من قبل جينيفر دونهام، وبريت نيلسون، وفاليري بوبر، بالإضافة إلى تايلر رويلانس، ونيكولاس باون، وهوليداي ديمتري كومار، ومايكل لاركن. ونود أيضًا توجيه الشكر لمستشارينا من الكتاب والمستشارين وغيرهم من أعضاء فريق الدراسة على مساهماتهم.

كان العمل المكثف لإنتاج تقرير حرية الصحافة لعام 2012 نتاج مساهمات كبيرة من مؤسسة ليون ليفي، ومؤسسة هرفورد، ومؤسسة يولانديس بوستن. كما تم الحصول على دعم سخّي إضافي من قبل مؤسسة نيكولاس ب. أوتاواي، وغوغل، وفري بريس أنليميتيد، بالإضافة إلى مؤسسة ف. م. كيربي، ومؤسسة هاري برادلي، وليلي إندومنت إنك، وذي فريدم فورام، ووالتر شلوس.